الأمم المتحدة S/2019/122

مجلس الأمن

Distr.: General
8 February 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقييماً لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (انظر المرفق).

وقد أعدّت البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة هذه الوثيقة عقب مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، بما في ذلك أعضاء المجلس خلال ذلك الشهر.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **ما** جاوشو
السفير
الممثل الدائم لجمهورية الصين
الشعبية لدى الأمم المتحدة

180219 130219 19-02033 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)

مقدمة

خلال فترة تولي الصين رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن ٣٥ جلسة من الجلسات العلنية وجلسات المشاورات غير الرسمية، واتخذ ستة قرارات ووافق على سبعة بيانات صحفية.

أفريقيا

بوروندي

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، ميشيل كافاندو، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، يورغ لاوبر (سويسرا). وركز السيد كافاندو على التطورات السياسية والأمنية والتطورات في مجال حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية التي حدثت مؤخراً في البلد، وقال إن الوضع لا يزال هشاً وأنه قد حان الوقت الآن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين لإعادة تقييم أفضل طريقة لمساعدة بوروندي على الخروج من الأزمة. وقدّم السيد لاوبر بياناً عن زيارته لذلك البلد في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر، مقراً بأن الحالة العامة لا تزال هادئة ومؤكداً أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد لا تزال تتطلب المزيد من الاهتمام والجهود الإضافية. كما أدلى ممثل بوروندي ببيان أمام المجلس.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٤٦ (٢٠١٨)، الذي مدَّد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة شهر واحد حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على أن تظل ولايتها كما هي مبيّنة في القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧). وأدلى أعضاء المجلس ببيانات أثناء الجلسة، أعربوا فيها عن آرائهم بشأن تمديد ولاية البعثة.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه الهجوم الذي شُن على قاعدة عمليات مؤقتة تابعة للبعثة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وأسفر عن مقتل أحد جنود حفظ السلام التنزانيين. وكرر أعضاء المجلس تأكيد أن الهجمات ضد حفظة السلام يمكن أن تشكِّل جرائم حرب؛ وذكّروا جميع الأطراف بما يقع عليها من التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وكرروا الإعراب عن دعمهم الكامل للبعثة؛ وأعربوا عن تقديرهم العميق للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم كل من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليلى زروقي، وممثلٌ عن هيئات المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية إحاطة للمجلس بشأن الحالة السائدة في هذا البلد. وأعقبت جلسة الإحاطة المفتوحة مشاوراتٌ مغلقة. وبيّنت السيدة زروقي التقدم الذي أحرزته الحكومة مؤخراً بدعم من البعثة والشركاء الآخرين والتحديات القائمة على أرض الواقع، بما في ذلك زيادة أعداد حالات المصابين بفيروس إيبولا وإمكانية تدخل الجماعات المسلحة في الانتخابات. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة أن تُظهر جميع الجهات الفاعلة الروح الوطنية وتنتهز الفرصة التي تتيحها انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وشدد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن جميع الأنشطة اللازمة لإجراء انتخابات ناجحة في بلده في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ قد تمت طبقاً للجدول الزمني المنشور.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس على الفور بياناً صحفياً، أدان فيه بشدة الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة ضد بعثة الأمم المتحدة، وأعرب عن أعمق تعازيه لأسر الجنود الذين سقطوا ضحايا في بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال تلك الهجمات. وكرر أعضاء المجلس مطالبتهم جميع الجماعات المسلحة بأن توقف فوراً جميع أشكال العنف، وأن تنحلّ وتُلقي أسلحتها على الفور وبصفة دائمة.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً أعرب فيه عن اقتناعه بأن انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ هي تعبير عن سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية حكومة وشعباً، وتشكل فرصة تاريخية لأول انتقال ديمقراطي وسلمي للسلطة في هذا البلد ولتوطيد دعائم الاستقرار وتهيئة الظروف المواتية لنموه. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في الاستعدادات الفنية للانتخابات وجهود الحكومة الكونغولية من أجل تمويل الانتخابات، وحثوا جميع الأطراف على الانخراط بشكل سلمي وبناء في سبيل ضمان نجاح هذه العملية الانتخابية، مما يفضي إلى انتقال سلمي للسلطة.

ليبيا

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة علنية واستمع إلى إحاطة قدمتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة. وطلبت السيدة بنسودة من المجلس دعمَه بعمل فعال، لا سيما في ما يتعلق باعتقال من تبقى من الهاربين من وجه العدالة. وعلى الرغم من المناشدات السابقة لأعضاء المجلس والجهود المتضافرة التي بذلتها المحكمة، لم يتم القبض على أي من المتهمين بارتكاب جرائم مزعومة في الأحداث التي وقعت في ليبيا عام ٢٠١١. وقال أعضاء المجلس إن إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الجسيمة أمرٌ ضروري لتوطيد دعائم الاستقرار في هذا البلد المضطرب، ورحبوا بدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في هذا الصدد. كما أدلى ممثل ليبيا ببيان أمام المجلس.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨)، الذي قرر بموجبه أن يمدَّد حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠ ما أذن به القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) وما فرضه من تدابير، وبأن ما أذن به القرار وما فرضه من تدابير ينطبقان في ما يتعلق بالسفن التي تحمّل أو تنقل أو تفرّغ النفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، الذي يُصدَّر أو تُجرى محاولات لتصديره بصورة غير مشروعة من ليبيا. وأعاد القرار تأكيد أن تدابير حظر السفر وتجميد الأصول تنطبق على الأفراد والكيانات التي

تحدِّدهم اللجنة بالاسم لمشاركتهم في أعمال أخرى تهدِّد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو تعرقل أو تقوّض نجاح عملية انتقالها السياسي أو لتقديمهم الدعم لتلك الأعمال. ومدَّد المجلس أيضاً حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠ ولاية فريق الخبراء الذي يشرف على الجزاءات.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة، إحاطة إلى المجلس إحاطة، أعقبتها مشاورات مغلقة. وأكد السيد سلامة أن الجماعات المسلحة من خارج طرابلس لا ينبغي أن تحاول غزوها مرة أخرى. ودعا إلى عقد مؤتمر وطني بقيادة ليبية في أوائل عام ٢٠١٩ على أن تليه عملية انتخابية. وحث الدول الأعضاء أيضاً على دعم الجهود المبذولة لمكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في الجنوب، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة. وأدان أعضاء المجلس الهجوم على طرابلس وأعربوا عن دعمهم لعمل بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما جهودها الرامية إلى الدفع قدماً صوب إيجاد حل سياسي متوازن. وأكد أعضاء المجلس أنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم في ليبيا إلا من خلال الحلول السياسية. وشدد ممثل ليبيا على ضرورة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا تنفيذاً فعالاً. وأكد من جديد الآثار السلبية لتجميد الأصول الليبية ودعا إلى إنشاء آلية أفضل لإدارة تلك الأصول، إلى جانب الهياكل الليبية التي تعود لها ملكية تلك الأصول.

السلام والأمن في أفريقيا: منطقة الساحل

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة للاستماع إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاكروا، والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مامان سيديكو، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، السيد بيير بويويا، ونائب الأمين العام للاتحاد الأوروبي للأمن المشترك وسياسة الدفاع والأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، بيدرو سِرّانو. وأثنى مقدِّمو الإحاطات على القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لعملها الشجاع في ظروف صعبة وخطرة، وأعربوا عن قلقهم من الهجوم الإرهابي القاتل الذي شُن في حزيران/يونيه ٢٠١٨ على مقر القوة المشتركة. ودعوا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي للقوة المشتركة ودعوا الجهات المانحة إلى الوفاء بتعهداتها. وكرروا أيضاً توصية الأمين العام بوضع القوة المشتركة تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم توفير مزيد من الموارد المستدامة وتعزيز مشاركة المجلس في أعمالها. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للقوة وتناولوا بالتفصيل مواقفهم تجاه المسائل ذات الصلة. وفي اليوم نفسه، أصدر المجلس بياناً صحفياً بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

السلام والأمن في أفريقيا: تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن موضوع تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا، الذي بادرت به الصين. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، الذي شارك في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو. وأشار الأمين العام إلى أن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عبر أرجاء القارة أصبح ذا أهمية متزايدة. وشدد على الحاجة إلى بناء القدرات لتمكين أفريقيا من أداء دورها على أكمل وجه في هذا السياق، وتحسين أساليب التمويل، داعياً إلى تزويد عمليات السلام

العاملة بقيادة أفريقية تحت سلطة المجلس بولايات قوية وتمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة عند الاقتضاء. وقال السيد شرقي إن الاتحاد الأفريقي لم يدخر وسعاً في تسريع الأولويات لتعزيز تعاونه مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال تدشين صندوق السلام المنشط في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، مشيراً إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد ساهمت بمبلغ ٦٠ مليون دولار. ودعا المجلس إلى اعتماد مشروع قرار بشأن الحاجة إلى تمكين الاتحاد الأفريقي من الحصول على الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة للعمليات التي يأذن بها المجلس، على أساس كل حالة على حدة. وأعرب ممثلو أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى عن دعمهم الوطيد لبناء القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام وتعزيز سبل التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

الصومال/إريتريا

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال/إريتريا، بشأن عمل اللجنة وأجرى مشاورات مغلقة. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الإيجابي المحرز في منطقة القرن الأفريقي ودعوا البلدان المعنية في المنطقة إلى مواصلة العمل مع بعضها البعض وحل مشاكلها المعلقة من أجل الحفاظ على هذه المكاسب الأخيرة بهدف ضمان السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٤٢ (٢٠١٨)، وقرر أن يجدِّد لمدة ١٢ شهراً الأذونات الممنوحة للسماح للقوات البحرية الدولية بالانضمام إلى جهود مكافحة القرصنة في المياه قبالة سواحل الصومال.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سارع المجلس إلى إصدار بيان صحفي أدان فيه بأشد العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية التي وقعت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وأدت إلى مقتل وجرح صوماليين أبرياء. وأعرب عن عميق تعاطفه وتعازيه لأسر الضحايا، وكذلك لشعب وحكومة الصومال، وأكد ضرورة تقديم مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية النكراء ومنظِّميها ومموِّليها ورعاتها إلى العدالة.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وعملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، الذي رفع بموجبه حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأرصدة والجزاءات المحدَّدة المستهدفين المفروضة سابقاً على إريتريا، وجدَّد في الوقت ذاته جزاءاته المفروضة على الصومال والأحكام المبينة في الفقرة ٢ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤) حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وبموجب القرار ذاته، قرر المجلس إنهاء ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا واستبداله بفريق الخبراء المعني بالصومال الذي ستنتهي ولايته في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وفي أعقاب اتخاذ ذلك القرار، أخذ معظم أعضاء المجلس الكلمة ورحبوا بالقرار باعتباره وسيلة لتشجيع الزخم الإيجابي في منطقة القرن الأفريقي. وشدد ممثل إريتريا على أن رفع الجزاءات يمثل نهاية لفترة صعبة بالنسبة لبلده وللمنطقة. ورحب ممثل جيبوتي برفع الجزاءات المفروضة على إريتريا، وحث أعضاء المجلس على ضمان المحافظة على الزخم الحالي من أجل تغيير المنطقة نحو الأفضل. وكرر ممثل الصومال تأكيد طلبه برفع الجزاءات المفروضة على بلده.

السودان وجنوب السودان وأبيي

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وعملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨)، الذي قرر بموجبه تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩، وخفض الحد الأقصى المأذون به للقوة الأمنية المؤقتة من ٥٠٠ ٤ إلى ٤١٠ ٤ وزيادة القوام الأقصى المأذون به للشرطة من ٥٠ إلى ٣٤٥.

جمهورية جنوب السودان

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة بشأن الحالة في جمهورية جنوب السودان مع السيد لاكروا؛ والسيد شرقي، عن طريق التداول بالفيديو؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، فومزيلِه ملامبو – نغوكا. وأطلع الثلاثة المجلس على زيارتهم المشتركة إلى جنوب السودان في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقال السيد لاكروا إن توقيع الأطراف على الاتفاق المنشَّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان أعقبته تدابير لبناء الثقة واجتماعات تمهيدية بشأن التنفيذ، لكن لا تزال هناك مصاعب كبيرة. ودعا المجلس والشركاء الإقليميين إلى ضمان المساءلة. وقال السيد شرقي إن كلا من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ملزمان بإشراك الحكومة لتأكيد الحاجة إلى تنفيذ الاتفاق من خلال إجراءات منسقة. وشددت السيدة ملامبو – نغوكا على وجوب أن تضطلع المرأة بدور قيادي منذ البداية لضمان إعادة تشكيل المؤسسات بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين وتركز على حماية المدنيين من جميع أشكال العنف. ورحب أعضاء المجلس بالاتفاق المنشَّط واشتراطه مشاركة المرأة، معربين عن القلق من المصاعب المتبقية على أرض الواقع. ودعوا جميع الأطراف إلى التقيد فوراً باتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، دون إبطاء، وحثوا المجلس والاتحاد الإفريقي على ضمان المساءلة من خلال استمرارهم في التركيز بشكل وثيق على تنفيذ الاتفاق المنشط. وأشار ممثل جنوب السودان إلى البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية جنوب السودان، سلفاكير، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ والذي تعهد فيه بتطبيق الاتفاق المنشط بحسن نية والمناداة بالصفح والمصالحة بين أفراد شعب جنوب السودان.

الشرق الأوسط

العراق

في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة علنية واستمع إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، يان كوبيش. وفي معرض إطلاع المجلس على آخر تقرير للأمين العام عن هذه المسألة، رحب السيد كوبيش بالنقل السلمي المثالي للسلطة حيث أبدت التكتلات السياسية استعدادها للعمل دعماً لرئيس وزراء العراق، عادل عبد المهدي. وفي ما يتعلق بالمسائل المتبقية من غزو العراق للكويت، قال إن عدداً كبيراً من الممتلكات قد أُعيد في تشرين الثاني/نوفمبر، وأكد له وزير الخارجية العراقي الجديد أنه سيولي اهتمامه لتصفية المسائل المتبقية. ورحب أعضاء المجلس بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة وما أبدته من نوايا لتحسين الحياة اليومية للعراقيين. وحثوا الحكومة الجديدة على العمل دون تأخير لتوفير الخدمات، وإجراء الإصلاحات الضرورية في مجالات الحكم والاقتصاد والأمن والتي تحول دون عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والإفلات من العقاب على جرائم الماضي.

لبنان

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن تقرير الأمين العام عن بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) واستمع إلى إحاطة قدمتها المنسِّقة الخاصة لشؤون لبنان بالنيابة، بِرنيله ديلِر كاردل، والأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، بنتو كيتا. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن دعمهم التام لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأدانوا الهجوم الذي شُن على القوة في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٨. ودعوا جميع الأطراف في لبنان إلى تسريع جهودهم لتشكيل حكومة شاملة.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش مجلس الأمن الحالة في غزة خلال مشاورات مغلقة جرت في إطار البند المعنون ”أي مسائل أخرى“. وقدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف بِنتشا، إحاطة إلى المجلس بشأن التدهور الأخير للوضع في قطاع غزة. وبفضل جهود المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومصر، عاد إلى القطاع هدوء غير مستقر. وشدد على ضرورة أن تبذل جميع الأطراف المعنية الجهود لتجنب حرب أخرى ولتحسين الوضع الإنساني في غزة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن الوضع الأخير وحثوا جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإعادة الهدوء في غزة.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة علنية واستمع إلى إحاطة من المنسِّق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، نيكولاي إفتيموف ملادِنوف، عن طريق التداول بالفيديو. وذكّر السيد ملادِنوف بأن النزاع الذي نشب في الفترة بين ١١ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ كان واحداً من أشد عمليات تبادل إطلاق النار منذ نزاع غزة لعام ٢٠١٤. ورحب باستعادة هدوء غير مستقر وحث جميع أصحاب المصلحة على دعمه كمسألة ذات أولوية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من تصاعد الخطاب المؤجِّج للمشاعر والدعوات إلى العنف ودعوا جميع الأطراف إلى التزام الهدوء.

الحالة في الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة علنية واستمع إلى إحاطة قدمتها وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو. وقالت إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كانت قد أشارت إلى أن القضايا المتبقية المتعلقة بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية بشأن الأسلحة الكيميائية لا تزال دون حل. وقد واصلت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملها في التحقيق في ما يتعلق بادّعاء استخدام مواد كيميائية سامة كسلاح في دوما، وسيصدر تقرير نهائي في الوقت المناسب. وكرر أعضاء المجلس تأكيد إدانتهم الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية كأسلحة في الجمهورية العربية السورية، مشدِّدين على وجوب مساءلة الجناة، وأعرب عن تطلعه إلى التقرير النهائي عن حادث دوما. كما أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان أمام المجلس.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش المجلس أوضاع الرعاية الصحية في الجمهورية العربية السورية في مشاورات مغلقة. وقدمت ممثلة منظمة الصحة العالمية في هذا البلد، إليزابيث هوف، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن الأوضاع القاسية في قطاع الرعاية الصحية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ بشأن الوضع الصحي ودعوا إلى تكثيف الجهود من أجل معالجة المشاكل المصادفة في الحصول على الرعاية الطبية والأدوية والمعدات الطبية. ودعا بعض الأعضاء جميع الأطراف السورية إلى التوقف عن استهداف المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة علنية واستمع إلى إحاطة قدمها، عن طريق التداول بالفيديو، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا. وتحدث عن مؤتمر القمة الأخير في اسطنبول الذي شارك فيه ممثلو مجموعة الدول الضامنة لمسار أستانا – أي الاتحاد الروسي وإيران (جمهورية – الإسلامية) وتركيا – بالإضافة إلى أعضاء ما يُسمى المجموعة المصغرة المعنية بسورية، التي تضم الأردن وألمانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة، حث الممثلون على التنفيذ الكامل لمذكرة إدلب التي أوجدت وقفاً لإطلاق النار في تلك المحافظة، ودعا إلى انعقاد اللجنة الدستورية بحلول نهاية عام ٢٠١٨ من أجل دفع عملية الإصلاح الدستوري، مما يمهِّد الطريق لإجراء الانتخابات. وقال إن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) قد تصدّره بشكل صريح التزامٌ قوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وأوضح أن العملية يجب أن يمتلك السوريون زمامها ويقودونها. والأمم المتحدة مكلفة بالدعوة إلى انعقاد العملية السياسية، والأسابيع المقبلة حاسمة في هذا الصدد. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لعقد اللجنة الدستورية، والتنفيذ الكامل لقرارات المجلس بشأن إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. ودعوا أيضاً إلى مواصلة وتعزيز وقف إطلاق النار في إدلب، مؤكدين على أن الزخم المتولد من ذلك الاتفاق يجب ألا يضيع في السير نحو إحلال سلام شامل في سورية. كما أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان أمام المجلس.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة علنية بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، تلتها مشاورات مغلقة. وخلال الجلسة العلنية، قدمت مديرة شعبة العمليات والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، رينا غيلاني، معلومات مستكملة. وأعربت عن قلقها من الوضع والعنف السائد في شمال غرب سورية، بما في ذلك النبأ الذي تحدث عن سقوط قذائف تحتوي على غاز الكلور على ثلاثة أحياء مكتظة بالسكان في غرب مدينة حلب. وفي المتوسط، زودت الأمم المتحدة وشركاؤها في التنفيذ حوالي ٥,٤ ملايين شخص بالمساعدة الإنسانية في كل شهر في عام ٢٠١٨. وأكدت على الحاجة إلى تجديد القرارات الواردة في الفقرتين ٢ و ٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) لفترة اثني عشر شهراً أخرى. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن الحالة الإنسانية العامة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية وناقشوا تجديد الولاية الواردة في قرار المجلس ٢١٦٥ (٢٠١٤).

الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (اليمن). واستمع المجلس إلى إحاطات من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيثس؛

ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن لوكوك؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيزلي. وأطلع السيد غريفيثس المجلس على جهوده للتوفيق بين الأطراف اليمنية من أجل حل خلافاتها من خلال المشاورات في السويد في الأسابيع المقبلة، بطرق منها صيغة محدّثة من إطار المفاوضات، والتي قد تتطور لتتخذ شكل خريطة طريق متفق عليها تفضي إلى إبرام اتفاق انتقالي. وأكد مجدداً ضرورة أن تجتمع الأطراف دون شروط ودعا جميع الأطراف إلى اغتنام هذه الفرصة الهامة التي تأتي في لحظة حاسمة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وشاملة للنزاع. وأعرب عن أمله في ألا تكون هناك أفعال أو أوجه تقصير من شأنها أن تحول دون التئام الأطراف لإجراء المشاورات اليمنية في السويد. وحذر السيد لوكوك مرة أخرى من أن الأزمة الاقتصادية الخطيرة والنزاع المتصاعد قد جعل اليمن أقرب إلى المجاعة أكثر من أي وقت مضى. وكرر تأكيد الحاجة الملحة لأن يتخذ المجلس إجراءات فورية استجابة للطلبات الخمسة التي كان قد تقدَّم بها بهدف إنقاذ أرواح الملايين من اليمنيين، مما يقيهم شر كارثة يمكن تفاديها بالكامل. وقال السيد بيزلي إن الوضع في اليمن كارثي، لا سيما في ما يتعلق بتدهور حالة الأمن الغذائي في البلاد، حيث أضحى نصف مجموع السكان على بعد خطوة واحدة من المجاعة. ودعا المجتمع الدولي إلى توسيع نطاق المساعدة. كما قدم ممثلٌ عن هيئات المجتمع المدني وجهات نظره بشأن الحالة في اليمن وناشدهم اتخاذ إجراءات.

وكرر أعضاء المجلس تأييدهم للتوصل إلى حل سياسي باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء النزاع الدائر في اليمن، وأعربوا عن دعمهم لإطار المفاوضات الذي اقترحه المبعوث الخاص، ودعوا جميع الأطراف المعنية إلى العمل بشكل بنّاء مع المبعوث الخاص في هذا الصدد بغية استئناف الجولة القادمة من المحادثات في السويد في أقرب وقت ممكن. وأحاطوا علماً بانخفاض حدة النزاعات في الحُديدة ودعوا جميع أطراف النزاع إلى مواصلة تخفيف حدة التوتر، وأعربوا عن قلقهم العميق من الأزمة الإنسانية المدمرة في اليمن، بما في ذلك خطر المجاعة المحدق به، وكرروا نداءهم إلى جميع الأطراف لتيسير سبل إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة وسريعة ومستدامة وبدون عوائق وللتعجيل بتعبئة الدعم المالي الإضافي لتغطية الاحتياجات الإنسانية المُلحّة وتفادي المزيد من التدهور في الاقتصاد، بما في ذلك توفير ضخ قدر أكبر من العملة الأجنبية بشكل أسرع. كما أدلى ممثل اليمن ببيان أمام المجلس.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس مناقشته نصف السنوية بشأن البوسنة والهرسك، التي قدم فيها الممثل السامي للبوسنة والهرسك، فالنتين إنزكو، إحاطة بشأن آخر تقرير لمكتب الممثل السامي. واتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٤٣ (٢٠١٨)، الذي جدَّد بموجبه، لمدة ١٢ شهراً، الممنوح ببقاء قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات (عملية آلثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي)، بقيادة الاتحاد الأوروبي. وحث أعضاء المجلس الأطراف على العمل بشكل بنّاء من أجل التعجيل بتشكيل الحكومة على جميع المستويات وإعطاء الأولوية لتنفيذ الإصلاحات الشاملة، بطريقة شاملة، لما فيه مصلحة جميع المواطنين وتمشياً مع المصالح المشتركة للبوسنة والهرسك والمنطقة.

جدول الأعمال المؤقت

في ٢٦ تشـرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس تصـويتاً إجرائياً بشـأن ما إذا كان ينبغي النظر في إجراء مناقشـة بشـأن ''صـون السـلم والأمن الدوليين: انتهاك حدود الاتحاد الروسـي''. ورفض الاقتراح سبعة أعضاء في المجلس، مقابل تأييد أربعة أعضاء وامتناع أربعة عن التصويت.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة في إطار البند المعنون ”رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)“. وقدمت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، روزماري ديكارلو، إحاطة إعلامية. ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف المعنية إلى القيام بعمل متجدد وبنّاء لإيجاد تسوية سلمية للحالة الراهنة.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقام الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ظاهر تانين، بإطلاع المجلس على التطورات الأخيرة والتقرير الأخير للأمين العام. ودعا أعضاء المجلس كلا من بلغراد وبريشتينا إلى مواصلة الحوار الرفيع المستوى الذي ييسّره الاتحاد الأوروبي وتنفيذ الاتفاقات السابقة وإحراز تقدم في التوصل إلى حل دائم ومقبول للطرفين، الأمر الذي يصب في مصلحة الحفاظ على الأمن والاستقرار من منطقة البلقان وأوروبا ككل.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة، الذي بادرت به الصين. ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، اجتمع في المجلس رؤساء وكالات الأمم المتحدة الرئيسية المنشأة بموجب الميثاق – الأمين العام، أنطونيو غوتيريش؛ ورئيسة الجمعية العامة بالنيابة، علياء أحمد سيف آل ثاني؛ ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إنغا روندا كِنغ؛ ورئيس محكمة العدل الدولية، عبد القوي أحمد يوسف – وأدلوا ببيانات وتبادلوا وجهات نظرهم بشأن تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. وكان أكثر من ٧٠ بلداً ومنظمة دولية ممثَّلة في هذا الحدث. واعتبر ممثلو أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى جميعاً تعددية الأطراف ضرورة لا بد منها. وأعادوا تأكيد التزامهم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ودعوا الأطراف إلى دعم التعددية وتعزيز الأمم المتحدة والعمل معاً لمواجهة التحديات العالمية.

عدم الانتشار: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مشاورات مغلقة بكامل هيئته بشأن مسألة الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار البند المعنون ”أي مسائل أخرى“ بناء على طلب من الاتحاد الروسي. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن تأثير تدابير الجزاءات على الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مشاورات مغلقة. وقدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، كارِل ي. غ. فان أوستروم، إحاطة إلى المجلس بشأن أنشطة

اللجنة خلال الفترة الممتدة من ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفقاً للفقرة ١٢ (ز) من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وقامت نائبة مدير شعبة العمليات والدعوة التي تُعنى بآسيا والمحيط الهادئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إنغريد ماكدونالد، بإطلاع المجلس على الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك ما يخص تنفيذ الاستثناءات لأسباب إنسانية والمساعدة الإنسانية في البلد. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن عمل اللجنة وتطور الوضع في شبه الجزيرة الكورية. وعلقوا أهمية على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ورحبوا بالزخم الإيجابي للحوار والانفراج اللذين حدثا في عام ٢٠١٨، وأيدوا تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وأكدوا مجدداً أن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب تنفيذها بشكل شامل وكامل ودقيق.

الأخطار التي تهدِّد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في كابُل. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن عميق تعاطفهم وتعازيهم لأسر الضحايا ولحكومة أفغانستان، وحثوا جميع الدول على التعاون بهمة ونشاط مع حكومة أفغانستان وجميع السلطات الأخرى المختصة وأكدوا مجدداً ضرورة أن تتصدى جميع الدول بجميع الوسائل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي، للأخطار التي تهدِّد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه أعضاء المجلس بأقوى العبارات الهجوم البشع والجبان على القنصلية العامة للصين في كراتشي بباكستان يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والهجوم الإرهابي الشنيع والجبان الذي وقع في أحد الأسواق في إقليم خيبر بختونخوا في باكستان في نفس اليوم. وأعربوا عن تقديرهم لرد السلطات الباكستانية السريع، وشددوا على المبدأ الأساسي المتمثل في حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية وأكدوا مجدداً ضرورة أن تتصدى جميع الدول بجميع الوسائل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي، للأخطار التي تهدِّد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: مفوضو الشرطة

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس حواره السنوي مع مفوضي الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، ألكساندر زويف، وثلاثة من مفوضي شرطة الأمم المتحدة، وهما أونايسي لوتو فونيواكا من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأوالِه عبد الناصر من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيرج تيرّيو من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، إضافة إلى ممثل عن هيئات المجتمع المدني. وركز مقدِّمو الإحاطات على عمل الشرطة المراعي للمنظور الجنساني ومنع الجريمة الخطيرة والمنظمة والتصدي لها وتعزيز سيادة القانون. وأقر أعضاء المجلس بأن عمل الشرطة جزء أساسي من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأثنوا على عناصر الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعملهم. وأكد البعض على تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني وبناء القدرة على إنفاذ القانون في البلدان المشة باعتبارهما أكثر الأعمال أهمية، إلى جانب وجود استراتيجية واضحة لتسليم المسؤولية للقوات الوطنية.